

USCIRF-RECOMMENDED FOR SPECIAL WATCH LIST

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتقدم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2020 تكميلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كامل لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2020 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير وديسمبر عام 2019، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [هنا](#) أو الاتصال مباشرة بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

النتائج الرئيسية:

وتضمنت أفراداً رفيعي المستوى، جاءت الأحكام بإدانة مرتكبي أعمال العنف بمسوغات دينية، ومن ذلك [إدانة أحد ضباط الشرطة](#) في أبريل لقتله قبطيين أمام إحدى الكنائس في المنيا أواخر عام 2018. كذلك، سعت الحكومة بمبادرات أخرى إلى دعم جهود ترميم عددٍ من المواقع الأثرية الدينية المهمة لغير المسلمين، ومنها الانتهاء من مشروع [ترميم كنيسة إلباهو هانبي](#) الذي يعود تاريخه إلى القرن الرابع عشر في الإسكندرية، إلى جانب [المشروعات الجاري تنفيذها](#) لترميم الأديرة المسيحية في سيناء ونجع حمادي.

ورغم هذه الدلالات الإيجابية جميعها، يظل التمييز الديني منتشرًا، ومنه التفاوت في السياسات النافذة بشأن دور العبادة، ونقص الفرص المتاحة لغير المسلمين للعمل في قطاعات الخدمة الحكومية الأساسية، وتضييق أمن الدولة على المسلمين الذين تحولوا عن دينهم، وتكرار [حوادث العنف ضد المسيحيين](#)، وبخاصة في الأرياف. ففي يونيو، في قرية نجع الغفير بمحافظة سوهاج، على سبيل المثال، حاصر [مثيرو الشغب من المسلمين](#) إحدى الكنائس القبطية الأرثوذكسية، ورددوا شعارات طائفية، وضربوا المصلين من المسيحيين بالعصي. وكانت نتيجة هذا العنف أن أغلقت قوات الأمن هناك الكنيسة في انتهاك مباشر [للقانون رقم \(80\) لعام 2016](#)، المعروف باسم قانون بناء الكنيسة، والذي ينص على استمرار عمل هذه المنشآت حتى تسجيلها رسميًا. وقد شاعت تلك الانتهاكات؛ إذ [أغلقت](#) السلطات الحكومية هناك ما لا يقل عن 25 كنيسة ومنشأة كنسية منذ تمرير القانون في عام 2016، ومنها ثلاث منشآت في عام 2019، وقد أعيد فتح واحدة منها في شهر يناير 2020، في حين لم تُصدر الحكومة التراخيص إلا لعدد قليل من الكنائس الجديدة في بعض المناطق السكنية القائمة بالفعل. وقد منحت السلطات جميع هذه التراخيص أو التعهدات تقريباً في المدن الكبرى والمدن القريبة منها المخطط لها، بدلاً من أن تمنحها في صعيد مصر، حيث يوجد لا يوجد لدى الآلاف من المسيحيين هناك كنائس يتعدون فيها، ومنهم الأقباط في قرية فو بحري، في محافظة قنا، حيث [أغلقت الشرطة](#) المكان الذي كانوا يتعدون فيه فعلياً في شهر ديسمبر.

في عام 2019، ظلت أحوال الحريات الدينية في مصر في توجهها مبدئياً في منحى بناءً؛ فقد شهدت البلاد انخفاصاً في وتيرة أعمال العنف الأصولية الإسلامية والهجمات الغوغائية على المسيحيين، مع إحراز بعض التقدم في تنفيذ إجراءات تسجيل الكنائس غير المرخصة والبنائات المتصلة بها، مع بدء الحكومة برنامجاً لمعالجة التعصب الديني في الأرياف. غير أنه ما تزال لأوجه عدم المساواة الدينية الممنهجة المتواصلة جذورها في مصر دولةً ومجتمعاً، مع استمرار معاناة المسيحيين الأقباط وغيرهم من الأقليات الدينية في البلاد من التعصب والتمييز الديني بمختلف صورهما.

أما فيما يتعلق بالاتجاهات البناءة، فقد واصل الرئيس عبد الفتاح السيسي وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين الدعوة علناً إلى الشمول الديني، ومن ذلك حضوره قداس عيد الميلاد في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية للمرة الثانية في شهر يناير، وتعليقه في خطاب له في [إحدى العطلات الإسلامية](#) في شهر يونيو بضرورة الاحترام المتبادل بين المسلمين والمسيحيين. كذلك، انضم الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب، شيخ الأزهر؛ وهو المؤسسة المصرية المعروفة بوصفها قبلة تحصيل العلوم لدى المسلمين من السنّة، إلى البابا فرنسيس وغيره من الزعماء الدينيين في التوقيع على بيان تاريخي بشأن التعايش بين الأديان، والذي حمل العنوان: [«وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك»](#)؛ وذلك في أبو ظبي في شهر فبراير. وأفادت مصادر حكومية مصرية لوفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية بأن «اللجنة العليا لمواجهة الأحداث الطائفية» قد بدأت برنامجاً جديداً لتعزيز التسامح الديني في محافظة المنيا التي تعاني من الطائفية، ومن ذلك حملة لتوزيع رسائل التوعية على المنازل في 44 قرية. وإلى جانب ذلك، واصلت وزارة التعليم مساعيها لإصلاح مناهج المدارس العامة بهدف حذف الإشارات المرجعية المتعصبة منها وتعزيز قيم الشمول والاحترام؛ وهي المساعي التي كانت الوزارة قد أبلغت بها «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) سابقاً، وإن لم يتضح بعد مدى التقدم الذي أحرزته الوزارة في هذا الشأن في عام 2019. وفي عدد من القضايا التي تنظر فيها المحاكم،

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- وضع مصر على «قائمة الرصد الخاص» (Special Watch List)، لدى وزارة الخارجية الأمريكية، لتورطها في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الحريات الدينية، أو لتعاضبها عن ارتكاب تلك الانتهاكات؛ وذلك بموجب ما يقضي به قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).
- تخصيص جزء من الموارد تخصيصاً صريحاً، ووضعه ضمن الجهود الأمريكية لتدريب قوات الأمن المصرية لمكافحة الإرهاب وتجهيزها لحماية دور العبادة وغيرها من الأماكن المقدسة.

- حثت الحكومة المصرية على وقف ما اعتادت ممارسته من تنازل عن صلاحيتها القانونية لمجالس الصلح العرفية فيما يتعلق بتسوية حوادث العنف الطائفية الهمجية، وإلغاء الأوامر التي تحظر طائفتي البهائية وشهود يهوه، ورفع خاتمة الديانة من مستندات الهوية الرسمية، وسنّ قوانين تتفق مع المادة (53) من الدستور.
- تخصيص جزء من المساعدات الأمريكية لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعم المساعي الرامية إلى إصلاح مناهج المدارس العامة وتدريب المعلمين وتعزيز تحقيق المزيد من قيم الشمول الديني في جميع أنحاء البلاد.
- إلزام وزارة الخارجية الأمريكية بتقديم مُسوِّغ صريح لتقدّم مصر جميع التمويلات المُقدّمة عن طريق برامج التمويل العسكري الأجنبي (FMF) مما حُجِب عن مصر في السابق، مع الكشف عن تقييما واعتمادها للتقدم الذي تُحرزه مصر بشأن تعزيز حقوق الإنسان وتحسين أحوال الحريات الدينية.

الموارد والأعمال الرئيسية لدى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)

- [الاستماع: حماية دور العبادة والأماكن المقدسة](#)
- [سلسلة الندوات الإلكترونية: الندوة الإلكترونية الأولى: مصر](#)
- [بيان صحفي: اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية \(USCIRF\) تُدين إلقاء مصر القبض على الناشط القبطي رامي كامل](#)

معلومات مرجعية

يُعرّف الدستور المصري الإسلام بوصفه الدين الرسمي للدولة، ومبادئ الشريعة بوصفها مصدر التشريع الأساسي. وفي حين تنص المادة (64) من الدستور على أن «حرية الاعتقاد مطلقة»، إلا أن أحدًا من غير المسلمين والمسيحيين واليهود لا يستطيع أن يمارس شعائره الدينية علانية أو أن يبني دورًا للعبادة. ومن بين سكان مصر البالغ عددهم 104 ملايين نسمة، يُشكل السنّة نحو 90% من عدد السكان، في حين تبلغ نسبة المسلمين من غير السنّة، ومنهم الشيعة، أقل من 1%. أما المسيحيون فيشكلون نحو 10%، ومعظمهم من أتباع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، في حين يتبع البقية طوائف مختلفة، منها الكاثوليكية، والأنجليكانية، والإنجيلية البروتستانتية، والمارونية، والرسولية الأرمنية، والرومية الأرثوذكسية، والسريانية الأرثوذكسية، وغيرها. وفي مصر، أيضًا، ما لا يقل عن 2000 بهائي، ونحو 1500 من شهود يهوه، وأقل من 20 يهوديًا.

وما تزال الحكومة المصرية تبذل جهودها من أجل تحقيق التوازن بين حفظ الأمن الداخلي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وحماية الحقوق الأساسية لمواطنيها. وتكافح قوات الأمن لإنهاء أعمال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في شمال سيناء، وتواجه البلاد تهديدات جدية من الجماعات الإسلامية المتطرفة المرتبطة بالإخوان المسلمين، ومنها تنظيم «حسم». على أن السلطات الحكومية تتذرع بتلك التهديدات الأمنية الفعلية لقمع منظمات المجتمع المدني والتصبيح على الصحفيين والمحامين والناشطين وسجنهم. ففي آخر موجة من هذه المضايقات، [داهمت قوات الأمن مكاتب «مدى مصر»](#)؛ وهو أحد آخر النوافذ الإخبارية المستقلة المتبقية في البلاد، بعد يوم واحد حسب من توقيفها الناشط القبطي المعروف [«رامي كامل»](#) واحتجازه إلى أجل غير مسمى، وإن كانت قد أعلنت عن عزيمتها تقديمه إلى المحاكمة [بتهم زائفة](#). وتتعارض تلك الأعمال على نحو مباشر مع تأكيدات الحكومة بأنها تعمل على تحسين أحوال منظمات المجتمع المدني، ومنها الإصلاح الذي رُوِّج له بشدة بشأن قانون تنظيم عمل المنظمات الأهلية الذي أعلن عنه في شهر أغسطس وقُوبل في الغالب [برودود فعل تراوحت ما بين التردد والانتقاد](#). وفي اعتقال «رامي كامل» دلالة على أن الحريات الدينية، التي كانت في صميم نشاطه في الأعوام السابقة، جزء لا يتجزأ من إطار أكبر قوامه حقوق الإنسان والحريات المجتمعية الحرة الدينية.

إنفاذ قانون بناء الكنائس

في عام 2019، أحرزت اللجنة الوزارية المكلفة بتسجيل الكنائس والمنشآت الكنسية غير المرخص بها بموجب القانون (80) لعام 2016 بعض التقدم في اعتماد طلبات الترخيص؛ وهو إجراء أعرب قادة الأقباط الأرثوذكس والبروتستانت على حد سواء عن تأييدهم إياه، ومنهم البابا تواضروس الثاني. غير أن هذه اللجنة لم تعتمد سوى 627 طلبًا فحسب بحلول نهاية عام 2018. وفي عام 2019، اعتمدت 725 طلبًا آخر، ليصل إجمالي الطلبات المعتمدة إلى [1412 طلبًا](#)؛ وهو ما يزيد قليلاً عما نسبته [25% من إجمالي قدره 5515 طلبًا](#) بُجِرى النظر فيها في الوقت الراهن. على أن معظم هذه الاعتمادات جاءت مشروطة ومعلقة قيد مراجعات الأمن والسلامة وغيرها من المراجعات. ولم تصدر اعتمادات التسجيل النهائية إلا نحو [200 منشأة كنسية](#) فحسب. بل إن هذا التقدم لم تسند منه إلا الكنائس القائمة فعليًا، وبخاصة لدى التجمعات السكنية المسيحية الريفية التي لم يكن لديها أي دور عبادة أخرى. أما التجمعات السكنية القائمة بالفعل فلم تُصدر السلطات المعنية سوى عدد قليل من التراخيص لبناء كنائس جديدة فيها، ومنها ما لم تُصدر السلطات له أي تراخيص بالمرّة، في حين أغلقت هذه السلطات نحو 25 كنيسة منذ صدور ذلك القانون، وقد أُغلق عدد من هذه الكنائس في عام 2019. بل إن القانون رقم (80) لعام 2016، في عمقه، يجتنب مسألة معالجة الفجوات طويل الأجل والمنهج بين الطوائف الدينية؛ إذ لا يواجه المسلمون أي قيود في تسجيل مساجدهم. وحتى بعد صدور الاعتمادات الأخيرة بشأن تلك الكنائس، فإنه يوجد مسجد واحد تقريبًا لكل 820 مسلمًا، وكنيسة واحدة لكل 2430 مسيحيًا؛ وهو ما يمثل تباينًا بنسبة قدرها 320% تقريبًا.

الطائفية في الأرياف

ما تزال الهجمات الغوغائية على المسيحيين منتشرة في أجزاء من ريف مصر، رغم الانخفاض الواضح في عدد تلك الأحداث في عام 2019، وإن كان إفلات الجناة من المعاقبة القانونية ما يزال قاعدة اعتيادية في هذا الصدد. فلم يشهد عام 2019 إلا ثلاث حوادث من تلك الهجمات الغوغائية، مقارنةً بثماني حوادث في عام 2018، مع أن الجناة في جميع هذه الحوادث قد أفلتوا من العقاب، بينما أُغُلقت الكنائس على نحو غير قانوني في أعقاب حادثتين منها. ففي يناير، فرض حشد من المحتجين [إغلاق](#) كنيسة غير مرخص بها في منشية الزعرانة، في محافظة المنيا. وفي شهر أبريل، وقعت [حادثة مماثلة](#) في محافظة سوهاج، على نحو ما سبق ذكره.

أعلنت الولايات المتحدة، في شهر ديسمبر، عن تقديمها دعماً إضافياً بقيمة 6 ملايين دولار عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم برامج تطوير التعليم والتنمية الاقتصادية في شمال سيناء. غير أن المسؤولين الأمريكيين قد انتقدوا بشدة سجن مصر ظلماً للمواطن الأمريكي «مصطفى قاسم»، والذي كان مسجوناً هناك منذ عام 2013 وتوفي في شهر يناير عام 2020 بعد إضرابه عن الطعام. فقد ورد أن وزير الخارجية الأمريكي «مايكل ر. بومبيو» قد «**عبر عن غضبه**» للرئيس السيسي بشأن «وفاة قاسم المأساوية التي لم يكن من ورائها أي نفع»؛ وذلك في إحدى الفعاليات التي أقيمت في برلين بعد وقوع ذلك.

تقرير الآراء المستقلة الوارد من السيد «جون مور»، مفوض اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية:

يستحق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالغ التقدير لإيلائه مسألة الحريات الدينية اهتماماً شخصياً. فقد ضرب الرئيس المصري بنفسه القدوة في كثير من المناسبات، ورغم جميع التعقيدات التي تنطوي عليها مهمة إدارة أكبر بلد في العالم العربي؛ وهو البلد الذي طالما كان هدفاً للإرهابيين، فإن الرجل ما يزال يأخذ على محمل الجد مسألة التوافق بين الأديان والمذاهب والتعايش السلمي بين مختلف الطوائف الدينية الموجودة في مصر، ويقوم على العمل فيها بنفسه. وإيماؤه الجليلة أهميتها، كما لاهتمامه بدقائق الأمور أثره البالغ. وإني لأجد فيه، لكل ذلك، ما يستحق الثناء والإشادة. وأقتر، كذلك، استعداده التام للاسترسال دونما تكلف مع محاوريه على طول الطريق، على نحو مباشر وصادق حد الجراءة.

وفي يونيو، انتشرت شائعات في قرية إشنين النصرى، في محافظة المنيا، بأن رجلاً قبطياً؛ وهو «فادي يوسف تودري»، قد نشر تعليقات انتقد فيها الإسلام على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»؛ وهو ما دفع جماعة من المسلمين في تلك القرية إلى **مهاجمة منزل عائلته**. وقد احتجزت الشرطة لمدة وجيزة عدداً من أفراد العائلة التي وقعت ضحيةً لهذه الأحداث، وألقت القبض على «فادي يوسف تودري»، ولم يتبين بعد إن كان ما يزال رهن الاحتجاز أم لا. بل إن السلطات هناك وقفت جانباً، متخذةً استعداداتها، بينما كان كبار رجالات المجتمع يعقدون «اجتماعاً سلمياً» بعد وقت قصير من وقوع الحادث؛ وهو الاجتماع الذي برأ المعتدين من المسؤولية براءةً ضمنيةً، وذلك بسبب غياب أي إجراءات قانونية كان من شأنها أن تُتخذ بعده.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

ظلت **العلاقات الثنائية** بين الولايات المتحدة ومصر مستقرة على نحو ما هي عليه في عام 2019؛ فبين البلدين علاقة شراكة أساسية مرت بتحديات لا حصر لها منذ ابتدائها عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1979. وقد ظلت المساعدات المالية الأمريكية، التي يُقَدَّم معظمها في صورة برامج التمويل العسكري الأجنبي، ثابتةً إلى حد كبير عند مبلغ قدره 1,4 مليار دولار في العام المالي 2019، وإن كان من المُتَوَقَّع انخفاضها إلى 1,38 دولار في العام المالي 2020. وقد أشادت إدارة الرئيس «دونالد ج. ترامب» بالجهود التي يبذلها الرئيس السيسي لمواجهة أعمال العنف التي يرتكبها المتشددون الإسلاميون والأيديولوجية التي يتبنونها، وكذلك المبادرات التي يُقَدِّمها **لتحسين** أحوال الحريات الدينية في مصر. كذلك،